تقييم حالات الطوارئ المؤسسية في إطار استجابة برنامج الأغذية العالمي في اليمن (2019-2024)

ملخص المرجعيات

تهدف تقييمات حالات الطوارئ المؤسسية إلى تقييم أداء برنامج الأغذية العالمي أثناء عمليات التوسّع المؤسسي (المعروفة سابقاً بحالات الطوارئ من المستوى الثالث) وعمليات الاهتمام المؤسسي (المعروفة سابقاً بحالات الطوارئ من المستوى الثاني). ويمكن لهذه التقييمات الأحادية للبلد أن تحل محل تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية الإلزامية إذا تم توقيتها بشكل مناسب للاسترشاد بها لدى إعداد الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة الجديدة للبلد.

موضوع التقييم ومحور تركيزه

أدّت الصدمات المتعددة والمتشابكة إلى أزمة إنسانية واسعة النطاق وطويلة الأمد في اليمن. تمثّلت في صراع طال أمده، وكوارث طبيعية متكررة وكان بعضها ناتج عن تغير المناخ مثل الفيضانات واسعة النطاق إلى جانب أزمة اقتصادية مدمّرة، وجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وتأثير الأزمة الأوكرانية على أسعار الوقود والغذاء. لذلك، قام برنامج الأغذية العالمي في عام 2015 بتفعيل حالة الطوارئ المؤسسية من المستوى الثالث في اليمن، ومنذ عام 2022، تم تصنيف عمليات البرنامج في اليمن على أنها عمليات «اهتمام مؤسسي».

قبل عام 2019، كان برنامج الأغذية العالمي يعمل في اليمن من خلال مجموعة من العمليات المختلفة الأهداف ,والفترات والأنشطة والفئات السكانية المستهدفة. وقد قدم البرنامج في إطار خطته الاستراتيجية المتكاملة الأولى للفترة 2019-2022 مساعدات منقذة للحياة وخدمات لوجستية حيوية سعياً منه للمساهمة في بناء القدرة على الصمود بميزانية أولية قدرها 3.3 مليار (لاستهداف 10.3 مليون مستفيد) وارتفعت هذه الميزانية فيما بعد لتصل إلى 8.7 مليار (لاستهداف 18.2 مستفيد).

في نوفمبر 2022، وافق المجلس التنفيذي على الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة اللاحقة (2023-2025) بميزانية قدرها 8.5 مليار دولار أمريكي. أما الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة الحالية، وعلى غرار الخطة السابقة، فهي تستند إلى ثلاث ركائز مترابطة يعزز بعضها بعضاً ألا وهي: (أ) تقديم المساعدات المنقذة للحياة (الحصيلتان الاستراتيجيتان 1 و2)؛ (ب) وتوفير تدخلات التعافي والاستجابة الأولية للمشاكل الهيكلية (الحصيلة الاستراتيجية 3)؛ (ج) وتقديم الخدمات التمكينية والخدمات القائمة على الطلب، على أن يتم استرداد تكاليفها، وذلك للجمعيات الإنسانية الأوسع نطاقاً (الحصيلة الاستراتيجية 4).

حتى يناير 2024، لم يكن قد تم تمويل الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة إلا بنسبة 14 في المائة، وكانت معظم الموارد المتاحة مخصّصة للأمن الغذائي والمساعدة الغذائية للسكان المتضررين من الأزمات (الحصيلتان الاستراتيجيتان 1 و2). وفي حين ساعد برنامج الأغذية في المتوسط 15 مليون مستفيد سنويًا بين بين عامي 2019 و2022، انخفض هذا العدد بشكل كبير في عام 2023 نتيجة لنقص التمويل وتوقف المساعدات الغذائية العامة في الشمال.

سيغطي هذا التقييم استراتيجيات البرنامج وتدخلاته في اليمن في الفترة ما بين يناير 2019 وسبتمبر 2024، وهي نهاية مرحلة جمع بيانات التقييم. ويستند التقييم في تحليله على وحدات رئيسية تتمثل في الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة السابقة للفترة 2019-2022 والخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة الحالية 2023-2025 ومراجعات الميزانية ذات الصلة. وسيقيّم أيضاً عملَ برنامج الغذاء العالمي في اليمن خلال الفترة التي يغطيها التقييم والتي لم ترد بوضوح في وثائق الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة ووثائق مراجعة الميزانيات.

وسيتطرّق التقييم إلى مساهمات البرنامج في الحصائل الاستراتيجية للخطة الاستراتيجية القطرية، ليبني علاقات سببية معقولة بين نتائج أنشطة البرنامج، وعملية التنفيذ، والبيئة التشغيلية، والتغيرات الملحوظة على مستوى الحصائل، بما في ذلك أي عواقب غير مقصودة.

كما سيركّز على الالتزام بالمبادئ الإنسانية والمساواة بين الجنسين ومراعاة المساواة بين الجنسين واعتبارات المساواة الأوسع نطاقاً والحماية والمساءلة أمام السكان المتضررين.

أهداف التقييم وأصحاب المصلحة المعنيين به

سيحقّق هذا التقييم الهدف المزدوج المتمثل في المساءلة والتعلم. كما سيوفّر المساءلة عن النتائج لأصحاب المصلحة في برنامج الأغذية العالمي؛ وسيوفّر أدلّة على أداء البرنامج في اليمن على وجه التحديد لإثراء مشاركة البرنامج المستقبلية في البلاد وتبادل الممارسات الجيدة لتعزيز التعلم على نطاق أوسع بشأن استجابة البرنامج للأزمات المعقدة والممتدة.

وسيسعى التقييم إلى الحصول على آراء مجموعة من أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين في البرنامج، على أن يفيدهم ويزوّدهم بفرصة للتعلم على المستوى الوطني والإقليمي والمؤسسي. وسيكون المستخدم الرئيسي لنتائج التقييم وتوصياته هو المكتب القطري للبرنامج وأصحاب المصلحة فيه لإثراء تصميم الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة الجديدة.

سوف يعرض تقرير التقييم في دورة المجلس التنفيذي في نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

أسئلة التقييم الرئيسية

يسترشد التقييم بمعايير التقييم التالية لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية: الاتساق والأهمية والفعالية والكفاءة؛ بالإضافة إلى المعايير الإنسانية المحددة – الملاءمة والتغطية والترابط.

سيتناول التقييم الأسئلة الرئيسية الأربعة التالية:

السؤال الأول: إلى أي مدى كانت استجابة برنامج الأغذية العالمي في اليمن مبنية على الأدلة ومركزة بشكل استراتيجي على احتياجات الفئات الأشد معاناة من انعدام الأمن الغذائي؟ سيقدّر التقييم إلى أي مدى استندت الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة إلى تحليل سليم للسياق وتقييمات الاحتياجات وما إذا كانت قد ركّزت على الاحتياجات والتفضيلات للفئات الأكثر ضعفاً؛ وسيغوص في العوامل التي مكّنت/ قيّدت تأهب برنامج الأغذية العالمي لحالات الطوارئ وقدرته على توقع المخاطر والتحديات؛ وكيف اغتنم البرنامجُ الفرصَ لمعالجة القضايا الهيكلية وإرساء الأسس لتعزيز سبل العيش والقدرة على الصمود والنظم الغذائية المستدامة مع تلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية العاجلة.

السؤال الثاني: ما الذي قدمته استجابة برنامج الأغذية العالمي للسكان المتضررين والمجتمع الإنساني؟ سيقيّم التقييم عمقَ واتساع نطاق تغطية مساعدات البرنامج على مستوى الاحتياجات والاستجابة الإنسانية الشاملة؛ وسيقيّم مدى تحقيق غايات الحصائل المخطط لها، وما هي مساهمات البرنامج في هذه الحصائل، بما في ذلك الحصائل غير المقصودة. وسيحلّل التقييم أيضاً ما إذا تم تنفيذ المخرجات ضمن الإطار الزمني المحدّد وبتكلفة معقولة.

السؤال الثالث: ما مدى نجاح استجابة البرنامج في دمج القضايا المتداخلة في اليمن؟ سينظر التقييم في تفعيل المبادئ الإنسانية. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تقييم مدى مراعاة البرنامج لقضايا شاملة مثل المساواة بين الجنسين والإدماج على نطاق أوسع، والحماية، والمساءلة تجاه السكان المتضررين، ومراعاة ظروف النزاع، والبيئة، وتغير المناخ في البرامج التي ينفذها برنامج الأغذية العالمي.

السؤال الرابع: ما مدى نجاح البرنامج في الشراكات التي بناها في سياق الاستجابة الإنسانية ودعم التعافي المبكر في اليمن؟ سيقيّم التقييم مدى مشاركة البرنامج في التخطيط للاستجابة الإنسانية الجماعية والإنعاش المبكر/الاستجابة التنموية؛ ومدى مساهمة البرنامج في شراكات وما إذا كانت هذه الشراكات قد ساعدت في تحقيق أقصى قدر من نتائج البرنامج. وأخيراً، سيبحث التقرير في مدى تفاعل البرنامج مع المستجيبين المحلّيين والوطنيّين ومساهمته في بناء قدراتهم.

النطاق والمنهجية والاعتبارات الأخلاقية

سيعتمد التقييم نهجاً متعدّد الأساليب باستخدام مزيج من الأساليب ومجموعة متنوعة من المصادر الأولية والثانوية تتضمّن المراجعة المستندية، والمقابلات شبه المنظمة، والمقابلات عبر الإنترنت، والمقابلات الهاتفية، ومجموعات النقاش البؤرية ، والملاحظات المباشرة. وسيتم اعتماد النهج الثلاثي بصورة منهجية عبر مصادر وأساليب مختلفة للتحقق من صحة النتائج واجتناب التحيز في الحكم التقييمي.

سوف يمتثل التقييم للمبادئ التوجيهية الأخلاقية الصادرة في عام 2020 عن برنامج الأغذية العالمي وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر، ضمان الموافقة المستنيرة، وحماية الخصوصية والسرية وعدم الكشف عن هوية المشاركين، ومراعاة الاعتبارات الثقافية، واحترام استقلالية المشاركين، وضمان التوظيف العادل للمشاركين (بما في ذلك النساء والفئات المستبعدة اجتماعياً) والتأكّد من أنّ التقييم لا يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمشاركين أو مجتمعاتهم المحلية.

الأدوار والمسؤوليات

فريق التقييم: يُجري التقييمَ فريقٌ من الاستشاريين المستقلين الذين يتمتعون بمزيج من الخبرة الموضوعية ذات الصلة والمعرفة القوية بالسياق القطري والإقليمي.

إدارة التقييم: ستتولّى إدارة التقييم جولي تولوزان، وهي كبيرة موظفي التقييم في مكتب التقييم في برنامج الأغذية العالمي. وستقوم بدور المحاور الرئيسي بين فريق التقييم ممثَّلاً بقائد الفريق من جهة والنظراء في برنامج الأغذية العالمي من جهة أخرى لضمان سلاسة عملية التنفيذ والامتثال لمعايير الجودة التي وضعها مكتب التقييم فيما يخصّ العملية والمحتوى. وستكون رافايلا مويو محللة أبحاث مكتب التقييم، أما مديرة التقييم، آن كلير لوزو، فستتولّى المستوى الثاني من ضمان الجودة، وستقوم بالموافقة على النسخ النهائية لجميع منتجات التقييم لتقدّم التقييم إلى المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي بُغية النظر فيه.

أيضاً، ستتم طوال عملية التقييم استشارة **مجموعة مرجعية داخلية للتقييم** تضم شريحة واسعة من أصحاب المصلحة في برنامج الأغذية العالمي من مجالات العمل ذات الصلة على مختلف مستويات البرنامج، وذلك لاستعراض منتجات التقييم وتقديم التعقيبات عليها.

أصحاب المصلحة: من المتوقّع أن يشارك أصحاب المصلحة في برنامج الأغذية العالمي على المستوى القطري والإقليمي والمقر الرئيسي في جميع مراحل عملية التقييم لضمان درجة عالية من الفائدة والشفافية. وأثناء عملية التقييم، سيتم التشاور مع أصحاب المصلحة الخارجيين، مثل المستفيدين والحكومة والجهات المانحة والشركاء المتعاونين وسائر وكالات الأمم المتحدة.

التواصل

في نهاية مرحلة جمع البيانات، ستتم مشاركة النتائج الأولية مع أصحاب المصلحة بالبرنامج في المكتب القطري والمكتب الإقليمي والمقر الرئيسي خلال جلسة تُخصّص لاستخلاص المعلومات. وستُعقد ورشة عمل لأصحاب المصلحة في فبراير/شباط **2025** لضمان شفافية عملية التقييم، وتعزيز ملكية النتائج والتوصيات الأولية من قبل أصحاب المصلحة في البلد، وإثراء عملية إعداد الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة الجديدة.

وسيتم تعميم نتائج التقييم بشكلٍ مكثف، على أن يكون تقرير التقييم النهائي متاحاً للجمهور على الموقع الإلكتروني لبرنامج الأغذية العالمي.

التوقيت والمعالم الرئيسية

الاستهلال: **فبراير/شباط - يوليو/تموز 2024**
جمع البيانات: **سبتمبر/أيلول 2024**
استخلاص النتائج الأولية: **أكتوبر/تشرين الأول 2024**
التقارير: **يناير/كانون الثاني - أبريل/نيسان 2025**
حلقة عمل لأصحاب المصلحة: **فبراير/شباط 2025**
عرض التقرير للمجلس التنفيذي: **يونيو/تموز 2025**